النظام البورقيبي والثورة الجزائرية

أ.محمد الطيب رزوق

جامعة الشهيد حمة لخضر/ الوادي

ملخص:

تتناول هذه المحاولة موضوع الدعم التونسي للثورة الجزائرية كمظهر من مظاهر البعد المغاربي للكفاح المشترك التونسي الجزائري، كما ترمي إلى الوقوف على أهم محطات هذا الدعم، انطلاقا من الدعم السياسي والعسكري وصولا إلى الدعم الإعلامي والثقافي والاجتماعي لنصل في الأخير لخلاصة مفادها أن هذا التواصل الشعبي في الكفاح ضد الاستعمار أساسه فكرة البعد المغاربي للحراك التونسي الجزائري.

مقدمة:

لقد مثل اندلاع الثورة الجزائرية تحولا استراتيجيا بالغ الأهمية في الإقليم المغاربي والمنطقة العربية عموما، الأمر الذي حمل مختلف الأطراف المعنية على إعادة النظر في حسابتها السياسية بما يتماشى مع مقتضيات الوضع الجديد الذي فرضته الثورة.

وبالفعل فقد استهدفت هذه الحرب النظامين الناشئين في تونس والمغرب الأقصى في أسس وجودهما أصلا، فعلاوة على أنها قدمت البديل الممكن للسياسة التفاوضية القائمة على المنطق الحقوقي التي لجأت إليها القوى السياسية بتونس والمغرب الأقصى في قسمها الأكبر، فقد هددت انطلاق الرصاصة الأولى للثورة الجزائرية باتساع نطاق الحرب لتشمل كامل الإقليم المغاربي، خاصة وقد كان قادة الثورة الجزائرية ينظرون إلى الإقليم المغاربي باعتباره وحدة استراتيجية و سياسية وعسكرية، وقد ابدو حرصا ظاهرا منذ البداية على توحيد العمل

العسكري على المستوى المغاربي لإيمانهم بأهمية البعد المغاربي في التحرك ضد الاستعمار لتشتيت قوه واستنزافها[1]

أما على المستوى التونسي تحديدا، فقد هددت الثورة التحريرية الجزائرية المشروع البورقيبي منذ اندلاعها، إذ تزامن انطلاق رصاصتها الأولى في 01 نوفمبر 1954 مع انطلاق المفاوضات التونسية الفرنسية بشأن الاستقلال الداخلي اعتمادا على مرجعية خطاب بيار منداس فرانس يوم 31 جويلية 1954[2]، وبالفعل فقد كان يمكن أن تحمَل هذه الثورة الحكومة الفرنسية على مراجعة سياستها التونسية والمغاربية عامة، ذلك أن مشروع استقلال تونس وإن كان محدودا في نطاقه الداخلي، كان سيمنح هذه الشورة عمقا استراتيجيا هاما خاصة وأن عناصر المقاومة التونسية كانت تتوفر على الاستعداد والقدرة على

تأمين الدور الاسنادي الذي كانت تحتاجه الثورة، وقد اثرت هذه الثورة فعلا على تطور السياسة الفرنسية اتجاه المحمية التونسية، ولكن في اتجاه دعم استقلال تونس، في هذا الإطار كان بورقيبه يربط بين حدث الثورة واستقلال تونس بكثير من التعسف بل والمغالطة من خلال تأكيده أن " الشعب الجزائري كان أول المتأثرين بالتجربة النضالية التونسية وأنه ما كاد منداس فرانس يلقي خطابه التاريخي ويقدم لنا عروضه وما كدنا نخوض المفاوضات التي دعانا إليها حتى ثار الشعب الجزائري ثورته الكبرى وها هو ذا يواصل كفاحه الإيجابي مثلنا إلى الجبال واستعان مثلنا بالفلاقة إلى أن استرجع سيادته[3].

من هذا الخطاب البورقيبي استوقفتني طرح الإشكالية التالية حول النظام البورقيبي وتفاعلات الثورة الجزائرية مع هذا النظام من خلال طرح مجموعة من التساؤلات أولاها، كيف كان تطور وانعكاس الثورة الجزائرية على النظام التونسي؟ وثانيا ما الاستراتيجية التي اتخذها النظام التونسي في مواجهة تفاعلات حرب التحرير الجزائرية؟ وثالثا فيما تمثل دور النظام التونسي في البحث عن حل مغاربي للمشكل الجزائري؟

وللإجابة عن كل هذه التساؤلات حررت هذا المقال متقدما أولا بطرح القضية الجزائرية وتطورها وانعكاساتها على النظام التونسي، ثم تطرقت في النقطة الثانية من هذا المقال للاستراتيجية التونسية في مواجهة تفاعلات الثورة الجزائرية وأخيرا وليس آخرا عرجت على نقطة النظام التونسي والبحث عن حل مغاربي للقضية الجزائرية وفي الأخير ختمت المقال بخاتمة مبرزا فيها النتائج التي توصلت إليها.

1 ـ تطور الثورة الجزائرية وانعكاساتها على النظام التونسي:

لقد مثل الاستقلال التونسي في جزء منه على الأقل، الوردة التي سقتها الثورة الجزائرية بدماء شهدائها، وذلك من خلال محاولات النظام التونسي بدون شك استغلال الأوضاع الجديدة التي فرضتها الثورة الجزائرية من أجل اقتلاع مزيد من التنازلات الفرنسية على طريق استقلال تونس فقد أكد في هذا الشأن المجلس الملي للحزب الدستوري الجديد في بيانه الصادر عقب اجتماعه أيام 21-22-و23 نوفمبر 1956 " أن استقرار النظام لا يتحقق إلا تعديلات على الاتفاقيات تجعلها متَّسقة مع الواقع التونسي.... وندعو لتمكين الشعب الجزائري من التفاوض الحر"[4]، صحيح أن النظام التونسي القائم لم يستطع قطف هذه الوردة دون أن ينجرح بأشواكها.

وذلك من خلال التفاعلات الخطيرة التي كانت تشهدها القضية الجزائرية، والتي أصبحت فيما بعد تهديدا لاستقلال تونس، الذي ساهمت في تحقيقه، ليس فقط لأن نيران الحرب التحريرية الجزائرية يمكن ان تطال تونس في أي وقت وإنما أيضا، أن هذه القضية أصبحت بطبيعتها العسكرية وأسلوبها الصدامي وتحالفاتها الخارجية تستهدف الأسس السياسية والإيديولوجية التي قام عليها الاستقلالان الناشئان في تونس والمغرب الأقصى، فقد أعادت الروح للخيار

المغاربي واضعة بذلك شرعية الخيار القطري الذي أُقِّر في تونس والمغرب الأقصى موضع السؤال، وقدمت من خلال مواجهتها المسلحة للسلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بديلا حيا وملموسا لأسلوب التفاوض الذي لجأت إليه الحركتان الوطنيتان التونسية والمغربية في جزئها الأكبر منذ مطلع الخمسينات.

لقد مثلت الثورة بتفاعلاتها هذه ونمط التحالفات التي فرضتها في المنطقة تهديدا جديا لمشروعي الدولة القطرية في المغرب بدرجة أقل وفي تونس بدرجة أكبر، ولا شك أن استعار نيران الحرب التحريرية الجزائرية، قد استثار قلق النظام التونسي ومخاوفه من أن تفجّر هذه النيران الأسس الملغمة التي قام عليها استقلال الدولة التونسية، ذلك أن تصفية الاستعمار في هذا الجزء من الإقليم المغاربي لم تنته مع التوقيع على وثيقة 20 مارس 1956، بل بدأت معه فهي " لم تكن في واقع الأمر إلا مجرد اعتراف بحق "[5].

وقد مثل تعثر المفاوضات التونسية ـ الفرنسية التي عقبت التوقيع على هذه الوثيقة لترتيب تصفية التركة الاستعمارية بتونس وانتقال السلطة إلى قيادة الاستقلال، أحد الألغام المهددة بالانفجار في أية لحظة حتى ان بورقيبه نفسه اضطر إلى تعليق هذه المفاوضات في 13 جويلية 1956 مهددا باستئناف الكفاح باعتبار" أن كفاح البناء والتشييد تعترضه في بعض الحيان أزمات وعراقيل وعقبات يلزمنا أن نكون دائما وأبدا منها بالمرصاد حتى لا تتوقف أعمالنا ويتسنى لنا مواصلة مسيرتنا، فكلما شعرنا بخطر يهدد سيادتنا أو يمس استقلالنا كنا متهيئين لرد الفعل وعلى أتم الاستعداد لاستئناف الكفاح إن لزم"[6].

وكان بورقيبه بهذا القرار وهذا التهديد يريد أن يضرب عصفورين بحجر واحد: حمل فرنسا على فك هذا اللغم بتحسيم الاستقلال التونسي الذي اعترفت

به بموجب وثيقة 20 مارس، وفي نفس الوقت التموقع في خندق المواجهة بما يمكنه من أن يكون ضمنه في صورة فشل رهان التفاوض وانفجار الأسس الهشة التي قام عليها الاستقلال وذلك انه كان يعي بالخطر المزدوج الذي يواجهه من الخارج والداخل بعد أن تحولت الثورة الجزائرية إلى موضوع رهان بين الشقين البورقيبي واليوسفي منذ ظهور البوادر الأولى لهذا الخلاف بعد الإعلان عن اتفاقيات 03 جوان 1955، وهذا ما أكدته خطابات الزعيمين بورقيبه وبن يوسف، وكما اعترف بذلك بورقيبه نفسه حتى قبل الحصول على الاستقلال[7] .

هذا الخلاف تجلت مظاهره من خلال التنسيق بين بن صالح يوسف وبعض فصائل الثورة الجزائرية، ولا شك في ان هذا التنسيق قد زاد وثوقا مع الانحصار المتزايد الذي كانت تعرفه الحركة اليوسفية في الداخل بعد الضربات الموجعة لتي اصابتها قبيل مؤتمر صفاقس وبعده، وكانت الصحف الصادرة خلال هذه الفترة قد اكدت وجود هذا التنسيق، كما أكدته الأوساط الرسمية التونسية نفسها، الذي جاء على لسانها " بأن من المؤكد أن بعض رجال الثورة الجزائرية قد دخلوا التراب التونسي وتوغلوا فيه عميقا أحيانا وأن بعض التونسيين قد انظموا إليهم، الأمر الذي أدى إلى بروز ما اصطلح على تسميته بحركة الفلاقة الجديدة التي استقوت بهذا الاتصال بين المتمردين التونسيين والجزائريين وتوغلهم في داخل البلاد التونسية حيث سيصل عددهم 25 متمردا جزائريا[8].

لقد فرض هذا الوضع على النظام البورقيبي الناشئ أن يبلور مبكرا استراتيجية في مواجهة تفاعلات القضية الجزائرية، فلم يكن هذا النظام قادرا على تجاهل مضاعفات هذه الثورة على استقراره خاصة وأن القضية الجزائرية تمس تونس وترتبط بها بصفة خاصة، ذلك أن الثورة لاقت منذ اندلاعها تأييدا شعبيا

مؤكدا في تونس ولم يكن هذا التأييد يقتصر على التعاطف العفوي الذي كانت تغذيه مشاعر العداء للاستعمار، وإنما يشمل أيضا أهم القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في الساحة السياسية التونسية على غرار الحركة الوطنية والحركة النقابية الممثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل[9].

فما كان من النظام البورقيبي من خيار إلا الانخراط في هذا المد التضامني مع الثورة الجزائرية، ذلك ما أكده بورقيبه في أكثر من مرة باعتبار أن الشعب التونسي بكل قلبه ومشاعره مع أشقاءه الجزائريين وضد فرنسا في الحرب الدائرة رحاها في التراب الجزائري فهو يعتبر وجود الجيش الفرنسي بتونس تعاونا مع فرنسا في محاربة الجزائر [10].

ومع هذا كله فقد تعامل النظام البورقيبي بكثير من الحذر، الذي يمكن أن نرجعه لعدت أسباب أهمها وأبرزها أن قيادة الثورة الجزائرية لم تكن معروفة عند انطلاق الثورة التحريرية، كما أن طبيعة الثورة الجزائرية كانت تدعوا إلى مغربة المواجهة أي مغربة الحرب الأمر الذي كان يمثل تهديدا مباشرا وجديا للمشروع القطري الناشئ في تونس بقيادة النظام البورقيبي.

لقد وجد النظام القطري البورقيبي نفسه في مواجهة دعوة معلنة لمغربة المواجهة ضد القوة الاستعمارية الفرنسية، تدعمها في ذلك حركة نشيطة داخلية متمثلة في الحركة اليوسفية، إضافة على قوة خارجية مؤثرة بكاريزمية زعيمها وجاذبية خطابها القومي الوحدوي وسياستها التدخلية لفائدة قوى التحرر في الإقليم المغاربي والمنطقة العربية عموما إنها الثورة الناصرية في مصر، لقد كانت هذه الدعوة دون شك تهديدا جديا للنظام البورقيبي والمشروع القطري الذي بدأ في تركيز دعائمه، بعد ولا سيما في هذه الفترة التي تميزت بتعثر المفاوضات

التونسية – الفرنسية بشأن عملية نقل السلطة الى دولة الاستقلال وخاصة في ميدان حساس كالدفاع، ومع أن هذه الدعوة لم تكن تقوم على برنامج سياسي واضح وانما على مبدأ عام فقد أثبتت قدرة فريدة في اختراق الحدود والانتشار.

وقد حدد بورقيبه موقفه من هذا الخطاب الناصري ومن سياسة مصر العربية بوضوح، إذ أكد "أن الذي يجب ألا يخفى على الجميع وعلى هذا الشعب خاصة أن العروبة شيء ومصر شيء آخر وأن الشر الكامن في نزعة الهيمنة والتسلط التي يتصف بها النظام القائم في مصر لايقل عن الشر الكامن في النزعة الاستعمارية وفي كتائب جيش الاستعمار، لأن حب الاستعلاء والغرور تدفع بصاحبها إلى أفظع مما يدفع إليه الاستعمار مع التستر بستائر الأخوة والوشائج (11).

رغم هذا فقد كان الخطاب البورقيبي نفسه قابلا بعدة شعارات عروبية وقومية، لكن الخطر الناصري ظل قائما نتيجة استمرار الدعم المصري للحركة اليوسفية، بعد أن أصبحت القاهرة تحتضن أنشطة صالح بن يوسف انطلاقا من قسم تونس بمكتب المغرب العربي بالقاهرة منذ لجوء بن يوسف للقاهرة في مطلع 1957، وكذلك نتيجة توثق العلاقات بين النظام المصري وجبهة التحرير الوطني، وتأكد الدعم السياسي والعسكري المصري لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية وقياداتها، إذ شهدت سنة 1956 قيام مصر بتزويد الجبهة بأول شحنة أسلحة (12).

وقد أثار تنامي الدور المصري في المنطقة مخاوف النظام التونسي، فقد كانت مصر تتوفر على الإمكانات اللازمة لتأمين سياستها التدخلية في منطقة المغرب العربي مستفيدة في ذلك من علاقاتها التي ما انفكت تتوثق بجبهة التحرير

الوطني وقيادتها وبالعديد من القوى السياسية في المغرب العربي على غرار الحركة اليوسفية في تونس واعتمادا على الرواج المتنامي لخطابها العروبي، كل هذا جعل من النظام البورقيبي يعي حجم التأثير الذي تتمتع به الأيديولوجية العربية الإسلامية كقوة سياسية وخاصة بعد المواجهة الدامية مع الحركة اليوسفية[13] .

فما كان من النظام البورقيبي الا أن يحرص بالتنسيق مع نظيره المغربي على محاصرة التأثير الناصري على الجبهة، و يمنع تعريبها واستقلال إمكاناتها كقوتين إسناديتين ضروريتين لحركات جيش التحرير الوطني الجزائري في توجيه سياسات جبهة التحرير، في هدا الإطار جاءت سياسة المغربة التي أقرها مؤتمر طنجة موجهة ضد فرنسا بقدر ما كانت موجهة ضد بقية الأطراف الأخرى خارج الإقليم المغاربي اذ أعطت الصراع على المستوى الدولي صورة مغاربية أكثر منها عربية [14]

في حين أن النظام التونسي مواجهته هذه كانت على الصعيد الخارجي أما على المستوى الداخلي فقد عمل على استئصال بقايا الحركة اليوسفية بعد أن أصبحت هذه الحركة تمثل الامتداد السياسي للثورة الجزائرية في دعوتها لمغربة الحرب التحريرية، وللثورة الجزائرية في بعدها العروبي خاصة وأن مصر حاولت كما أكد ذلك بورقيبه استغلال العلاقة ثم جيش التحرير ضده [15].

وقد أدت هذه المواجهة للنظام التونسي مع الحركة اليوسفية إلى الاصطدام بالنظام المصري، إذ عرفت العلاقات بين البلدين أزمة حادة بسبب اتهام تونس لمصر بدعم صالح بن يوسف واحتضان أنشطته وقد ارتبطت هذه الازمة في احدى أجزائها بالقضة الجزائرية وتطورها وكشف اختلاف مواقف النظامين التونسي والمصري بشأن الحل الجزائري واضعة الحكومة الجزائرية المؤقتة

بالمناسبة في موقف حرج كحكم بين بورقيبه وعبد الناصر، وكانت تونس قد اعتبرت اعلان تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة بالفاهرة في سبتمبر 1958 أمرا غير ذي جدوى و لئن اضطرت الى القبول بهذا المعطى السياسي الجزائري الجديد فإنها لم تنفك تدعو الجبهة الى ضرورة فتح المفاوضات مع فرنسا حتى لو اقتضى الامر لتخلي القيادة الجزائرية عن بعض الشعارات التي تتسبب في استمرار انغلاق الحوار بين الطرفين[16].

بهذا كله وعت القيادة التونسية جيدا حجم المخاطر التي تتضمنها حرب التحرير الجزائرية بتفاعلاتها الإقليمية والدولية المعقدة على استقرار النظام القطري التونسي وتوجهاته، فما كان منها الا أن بنت استراتيجياتها في مواجهة تفاعلات هذه الحرب تحت شعار ضرورة انهاء الحرب مهما كانت الوسائل ومهما كان الثمن.

2-الاستراتيجية التونسية في مواجهة تفاعلات الثورة الجزائرية:

لقد كان أولى مواجهات الدولة التونسية الناشئة خاصة في شق سياساتها الخارجية مشكلتين رئيسيتين: الأولى مشكلة اعتراف البلدان الأجنبية وخاصة الغربية منها باستفلال الدولة التونسية، اما المشكلة الثانية الثورة الجزائرية وتبعاتها الخطيرة على استقرار النظام البورقيبي الناشئ وبالعبارة الإقليمية التي طرحت منذ البداية، مشكلة التنسيق بين النظامين التونسي والمغربي[17].

هذه المشاكل تداخلت بصورة معقدة مما جعلها تحديا خطيرا للنظام البورقيبي ذا تجاوز هذا التحدي من مواجهته المضاعفات المباشرة للحرب الجزائرية على الحدود الى مواجهة تأثير هذا المشكل على السياسة التونسية لفرنسا ذلك أن

السياسة الفرنسية المتبعة بتونس متأثر الى حد كبير بالسياسة التي تسلكها فرنسا بالجزائر.

لقد وجد النظام التونسي نفسه بين المطرقة الفرنسية والسندان الجزائري، بين ضرورات التضامن المغاربي وضرورات التكافل الفرنسي ـ التونسي الذي نصت عليه وثيقة الاستقلال نفسها[18]، ولم يكن النظام التونسي يملك حيال هذا الوضع إمكانية البقاء على الحياد، فمن الواجهة القانونية، لا يمكن للحكومة التونسية الموافقة على أن تصبح أرضها ميدانا للحرب ومن الوجهة المنطقية فإنه لا يمكن للحكومة التونسية أن تتحمل مسؤولية الاشتباكات التي قد يتولد عنها ردَ فعل من طرف الجزائريين فتندلع بينهم وبين الفرنسيين بتونس حرب قد تتسع رقعتها حتى تشمل التونسيين بحكم ما يشعرون به من رغبة في شد أزر إخوانهم[19].

من خلال هذه الضرورات المتناقضة بنى النظام البورقيبي استراتيجيته في مواجهة تطورات حرب التحرير الجزائرية على تأكيد دعمه لنضال الشعب الجزائري مع الحرص على عدم التورط في الحرب، فكانت هذه الاستراتيجية تستجيب في المقام الأول إلى حرص النظام البورقيبي على حماية مشروعه القطري من أخطار هذه الحرب ضد أي انزلاقات ممكنة لفرنسا أو للثورة الجزائرية على حد سواء، وفي هذا الإطار لا يمكن أن نغمط المجهود الذي قامت به تونس على شقيقتها الثائرة بدعمها الاسنادي والدبلوماسي السخي، هذا الدعم الذي أمن للقيادة الجزائرية آنذاك ضمان البقاء العسكري للجبهة[20].

فقد صرح بورقيبة قبل عام من استقلال الجزائر قائلا :(اننا نفخر بأننا قدمنا الى إخواننا الجزائريين كل مرافق ترابنا لمواصلة كفاحهم المشرف) [21]

وبالفعل فقد كان تجسيد هذا الكلام من خلال احتضان تونس منذ استقلالها احدى اهم القواعد لجيش التحرير الوطني، كما احتضنت بكرم اللاجئين الجزائريين إلى أرضها. وقد وفر استقلالها الذي تزامن مع استقلال المغرب الأقصى في مارس 1956 عمقا استراتيجيا للثورة الجزائرية، كانت احوج ما تكون اليه في هذه الفترة التي شهدت ارتفاع حدة الهجوم الفرنسي المضاد للثورة.

فكان الدعم التونسي والمغربي، الدعم الخارجي الأول الذي حصلت عليه الثورة قبل أن تتعدد مصادره، فصارت الحدود التونسية والمغربية مفتوحة أمام قوات الثورة الجزائرية التي جعلت من الأراضي المحصنة خلفها قواعد عسكرية متأخرة لجيش التحرير الوطني، ولذلك وفرت تونس والمغرب الدعم الاسنادي الذي افتقدته الثورة التحريرية بين 1954و1956[22].

فكانت المساندة التونسية سخية جدا في هذا الإطار، فقد صرح بورقيبة في هذا الصدد قائلا: ((إننا تحملنا بكل صبر وجلد القذف والاعتداءات المتوالية والضائقة الاقتصادية وصمدنا بلا تردد، وقد رأينا من واجبنا التزامات للشعب الجزائري لابد من الوفاء بها وكنا معرضين للأخطار دون سوانا وكان تراب بلادنا محتلا، ناهيك بأن القوات الفرنسية كانت مرابطة ببعض مدننا))[23]، من جهة أخرى فالبلاد التونسية لم تستطع توفير السلاح للثورة الجزائرية لعدة اعتبارات منها، فهي لم تكن تتوفر على فائض منه بل ولم تكن قد لبت حاجياتها الخاصة بها نتيجة تعثر مفاوضات الأسلحة سواء مع فرنسا أو مع الولايات المتحدة الامريكية في البداية، ثم إنها كانت ملتزمة فعلا بموقفها الرسمي المعلن مع فرنسا بأن " السلاح لن يتسرب منه شيئا للجزائريين "[24]، وهوما اعترف به الفرنسيون أنسهم على لسان وزير خارجية فرنسا "كريستيا بينو Christian pineau"

الذي أكد سنة 1957 أنه " لم يعثر قط بأيدي الجزائريين على قطعة واحدة منا العتاد الحربي الذي كان قد سلم لتونس[25]"، غير أن تونس قامت كل ما أمكنها ذلك بمساعدة على تمرير السلاح الموجه للثورة الجزائرية عبر التراب التونسي وذلك أين كان مصدر هذا السلاح، وإن كان المجاهدين الجزائريين يتولون بأنفسهم عملية نقل السلاح، فقد قامت تونس في العديد من المرات بالإشراف بنفسها على مثل هذه العمليات، ومن ذلك اشراف أحمد التليلي على عملية تمرير كمية من الأسلحة موجهة إلى الثورة في شاحنات للحرس الوطني التونسي، وهي عملية تمت بموافقة السلطة التونسية دون شك[26].

لقد كان الدعم التونسي السياسي والدبلوماسي للثورة الجزائرية هو بمثابة تعويض على غياب دورها العسكري، فلم يحل تكريس المشروع القطري لها دون تمكين الثورة الجزائرية من الدعم الذي كانت تحتاج إليه وخاصة على المستويين الاسنادي والدبلوماسي، فيمكن أن نقول أن بدون الاعانة التي قدمتها كل من تونس والمغرب الأقصى رسميا وشعبيا لأمكن استئصال الثورة قبل نهاية 1957، لكن هذا الدعم كان يفتقد إلى القوة الأيديولوجية التي كانت تنزله ضمن أفق الوحدة المغاربية، ولقد كان يخضع لحسابات قطرية، فقد بدأ استقلال كل من تونس والمغرب الأقصى " خيانة" للجزائر على الأقل في نظر القادة الجزائريين الذين كانوا يقدرون حجم الخطر الذي كان يمثله انفراد فرنسا بالجزائر بعد حل القضيتين التونسية والمغربية[27].

وبالفعل فقد حرص النظام التونسي، تجنب التورط المباشر في الحرب الجزائرية مع المستعمر الفرنسي، وقد أكد دائما وبوضوح أن دعمه للثورة الجزائرية ينطلق من الايمان بضرورة إزالة الاستعمار في المنطقة وفي العالم، وإعانة "شعب

شقيق" في نضاله من أجل استرجاع استقلاله، على أن هذا الدعم مهما كان هاما يظل مشروطا بعدم الاضرار بالمصالح القطرية للدولة التونسية الناشئة واستقلال قرارها، وحرية تصرفها بصفتها دولة مستقلة، أن ترفع على ترابها العلم الذي تشاء سواء كان جزائريا أو فرنسيا ويجب أن يشعر الجزائريون أو الفرنسيون أن سيادة البلاد التونسية مستقلة وأن لا يتضايق أحدهم من الآخر[28] .

فقد اختزل هذا التصريح تصور بورقيبة لحل القضية الجزائرية وكيفية التعامل معها، إذ كان يعتبرها قضية تصفية استعمار يجب أن تحل بالتفاوض في الإطار الجزائري ـ الفرنسي بما يضمن مصلحة الطرفين فإن تعذر ذلك ففي الإطار المغاربي ـ الفرنسي، بما يجنب الأنظمة القطرية المغاربية والاقليمية ككل أثار تدخلات قوى جديدة في هذا الصراع على استقرار هذه الأنظمة وتوجهاتها، ويمكن أن ننزل انعقاد مؤتمر تونس في أكتوبر 1956 ثم مؤتمر طنجة في افريل1958 في اطار البحث عن حل للمشكلة الجزائرية في الاطار المغاربي ـ الفرنسي.

3 ـ النظام التونسي والبحث عن حل مغاربي للقضية الجزائرية:

يمكن اختزال بحث النظام التونسي لوجود حل للقضية الجزائرية في حدثين هامين الأول هو مؤتمر تونس 1956، والثاني مؤتمر طنجة 1958.

أ ـ مؤتمر تونس في أكتوبر 1956 ملابساته ونتائجه:

فيعد حصول كل من تونس والمغرب الأقصى على استقلالهما، اتفقا الاثنين مع جبهة التحرير الوطنية الجزائرية على عقد لقاء قمة بتونس يوم 22 أكتوبر 1956، فبداية هذا اللقاء كان بتعهد الفكرة المغاربية خاصة أن هذه

الفكرة كانت تصورا مشروعا لم يغب ابدا خلال هذه الفترة التي كانت تعيش فورة الحماس الوطني التحريري في المنطقة " وسكرة الانتصار، انتصار الاستقلال المسترجع"[29].

فكان القادة المغاربة يؤكدون في خطابهم على الأقل على أهمية المشروع المغاربي، ففي تونس نفسها، كان بورقيبة يؤكد أن سكان شمال افريقيا يمثلون شعبا واحدا " لم تفرقه سوى عهود الانحطاط قبل انتصاب الاستعمار بالجزائر... ولكن الاستعمار أعان على استفحال هذه التفرقة وأقام الحدود والحواجز بين أجزاء الشمال الافريقي"[30].

من هذا المنطلق دعا النظام التونسي منذ جانفي 1956 إلى بناء اتحاد المغرب العربي الذي يحدده من السلوم على الحدود المصرية إلى المحيط الأطلسي باعتباره الضامن الوحيد لمناعة المنطقة وامنها وتطورها، فاستقلال تونس يضل بدون معنى حقيقي حتى لو اكتمل رسميا إذا بقيت شقيقتها تحت كابوس القهر والذل [31].

هذه الغاية من الوحدة التي يسعى ‘ليها النظام التونسي في تحقيقها، تجاوزت هياكله الحكومية والحربية، لنصل إلى هياكل ومؤسسات فاعلة ضمن النسيج المؤسساتي في المجتمعات المغاربية على غرار ما كان مع الاتحاد التونسي للشغل من خلال دفاعه عن ضرورة تحقيق" الوحدة الاجتماعية المغاربية" من خلال نصوص مقرراته ولوائحه ودعواته المتكررة في هذا الصدد [32].

ومما جاء في دعوات هذه الحركة النقابية، تأكيدها قبيل انعقاد المؤتمر بين تونس والمغرب الأقصى وقادة الثورة الجزائرية، ودعمها للعمل المغاربي المشترك

وتمنيات قادة هذه الحركة بأن يكون اجتماع الرئيس بورقيبة وسلطان المغرب في ندوة ثلاثية فأل خير لحل القضية الجزائرية التي كان يمثلها قادة جزائريو يطمحون لتحقيق سياسة منسجمة مع الشمال الافريقي [33].

فما كان من هذا المؤتمر إلا أن يترجم رغبة القادة المغاربة في البحث عن التضامن المغربي، هذا التضامن المغاربي كان من الممكن ألا يقع لولا وجود قضية الجزائر التي أصبحت أكبر عامل من عوامل الوحدة [34]، كما أن هذا المؤتمر جاء ليترجم الرغبة التونسية والمغربية في التوسط في قضية الجزائر حتى لا تطول نار الحرب التحريرية الجزائرية الجارين الغربي والشرقي، وهذه الوساطة التونسية المغربية في حل القضية الجزائرية كانت بمباركة فرنسية [35].

لكن نتائج هذا المؤتمر لم تتجسد على أرض الواقع، وتعرضت للإخفاق أثناء تحقيقها نتيجة لعملية القرصنة التي تعرضت لها الطائرة المقلة للقيادة الجزائرية في طريقها إلى تونس، فكانت هذه العملية قد اصابت كبرياء المغرب وتونس الفخور باستقلاله، بجرح عميق، إذ كانت قرصنة الطائرة المغربية إخلاف لكلمة الشرف التي أعطتها فرنسا، ولا يمكن لسلطان المغرب أن يقف موقفا سلبيا امام هذا العمل الخطير والذي يمس سيادة الدولة المغربية [36].

فمن الجانب التونسي وردا على هذه الحادثة فقد صدر بيان مشترك عن المنظمات السياسية والنقابية " شهَرون فيه بعمل السلطات الفرنسية المشين الخارج عن القانون الدولي والمنافي لكل مرؤة بإلقاء القبض غدرا على زعماء الجزائر الذين كانوا خارج المناطق الجوية الفرنسية قادمين إلى مؤتمر سلم ومفاوضة ويعبرون في هذا المؤتمر عن ايمان الشعب التونسي في أن الحق سينتصر في الجزائر وفي شمال افريقيا عامة"[37].

ورغم غياب الطرف الجزائري فقد التأم المؤتمر وتوج بنشر بلاغ تونسي مغربي جاء فيه " اجتمع في قصر السعادة ممثلو الحكومتين التونسية والمغربية ودرسوا القضايا التي تهم القطرين خصوصا الحالة التي تعيشها الجزائر الشقيقة، وأعلنوا وحدة نظرهم في هذه المسألة، وتضامنهم التام مع الشعب الجزائري من أجل نيل حريته، نظرا لما يربط أقطار المغرب العربي من روابط الدين والثقافة والتاريخ والمصير المشترك، كما، اتفقوا على تنسيق جهودهم في الميادين التي تجعل من التعاون التونسي المغربي حقيقة واقعة"[38].

ب ـ مؤتمر طنجة في أفريـــــــل 1958م:

لقد وجدت دعوة حزب الاستقلال المغربي من خلال تصريح علال الفاسي الذي كان فحواه " نعم شمال افريقيا من السلّوم إلى الدار البيضاء وحدة واقعية وضرورية ممكنة وأن تحرير الجزائر شرطها وأنا للوحدة وأنا لتحرير الجزائر وما دون هاتين الغايتين المقدستين....." صدى كبير وخاصة في تونس، كون هذه الدعوة جاءت عقب حادثة سياقية سيدي يوسف، واقترح الديوان السياسي للزب الدستوري التونسي على اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي عقد ندوة لضبط الخطط والوسائل الكفيلة بتحقيق جلاء القوات الأجنبية وتحرير الجزائر وبعث المغرب العربي الكبير[39].

أثمرت هذه المحادثات بين حزب الاستقلال والحزب الدستوري التونسي اتفاقا يقضي بعقد مؤتمر بمدينة طنجه يوم 27 أفريل1958 يضم الحزبين بالإضافة إلى جبهة التحرير الوطني لوضع أسس وحدة المغرب العربي الكبير والبحث عن الطرق الكفيلة بتحقيقها في أقرب الأجال [40].

كما أن محادثات النظامين التونسي والمغربي تنطلق أساسا من خلال ردود فعليهما على وعيهما بهشاشة القاعدة التي يقوم عليها حكمهما ولا سيما في ظل وجود معارضة هامة في الداخل تنادي بمغربة الاستقلال والعودة إلى المرجعية العربية الإسلامية، وبذلك فقد كان المؤتمر رد فعل قطري على ضرورة الاخطار التي كانت تهدد النظامين الناشئين، هذا المسعى صادف حاجة الجبهة التحريرية إلى مغربة القضية بأية صورة بعد ظهور البوادر الأولى للرد الفرنسي على ضرباتها خلال المرحلتين السابقتين في تاريخ الثورة الجزائرية بين 1954و1956 وبين1956و1958، إذ كان المؤتمر يستجيب لحاجة الثورة الجزائرية إلى:

ـ مغربة الصراع الجزائري من أجل الاستقلال وإن الجبهة تعي أن بقية الأطراف المغاربة تريد مغربة السلام لا مغربة الحرب.

ـ ضمان الاعتراف بالجبهة كممثل شرعي ووحيد للقضية الجزائرية.

ـ تأكيد شرعية النضال الجزائري من أجل الاستقلال من خلال المشاركة في مؤتمر يمثل هذه الأهمية وهذا الحجم.

ـ تأمين استمرار الدعم السياسي والاسنادي التونسي والمغربي للقضية الجزائرية [41].

ولكن مثل هذا المؤتمر محاولة للالتفاف على التيار الوحدوي، إذ لئن انعقد تحت شعار الوحدة، فقد جاء بتوقيته ومحتواه الديناميكية الخلافية التي كانت تشق النظام العربي في إطار سياسة المحاور المتناحرة وكان بمثابة اعلان وحدة مغاربية جديدة على غرار الوحدة المصرية السورية في 01 فيفري 1958، والاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في 14 فيفري 1958، ثم فدرالية الدول

العربية المتحدة بعد انضمام اليمن إلى دولة الوحدة المصرية السورية في 08 مارس من نفس السنة، غير أن ذلك الوحدات لم تكن تمثل سوى الانطباع السطحي المباشر الذي أوحت به وكرسته الدعاية الرسمية لأطراف هذه الوحدات ذلك انها لم تكن وليدة ديناميكية وحدوية وإنما كانت وليدة ديناميكية تحالفية أي ديناميكية تناحرية بالتعريف[42].

ويمكن أن ننزل حرص النظاميين التونسي والمغربي على عقد المؤتمر في هذا الظرف وتأمين مشاركة جبهة التحرير الوطني فيه ضمن محاولة الالتفاف حول " التيار الوحدوي" ومحاصرة التيار المتنامي للنظام الناصري على جبهة التحرير الوطنية الجزائرية وقياداتها إذ كان تأكيد الصفة المغاربية للقضية الجزائرية موجها ضد فرنسا بقدر ما كان موجها ضد بقية الأطراف خارج الإقليم.

وأيا كان الأمر فقد مثل مؤتمر طنجه محطة هامة في تاريخ العلاقات المغاربية المعاصرة إذ وضَح مفهوم القيادات المغاربية للمغرب العربي الكبير وحدوده في عين الوقت [43]، كما أنه خرج بقرارات تخص حرب الاستقلال الجزائرية، فقد نص احدى قرارات هذا المؤتمر على شرعية النضال الجزائري من أجل الاستقلال، وكذا حق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال باعتبار ذلك شرط لابد منه لحل المسألة الفرنسية ـ الجزائرية.

وقد مثل هذا القرار مكسبا جزائريا بالغ الأهمية وخاصة في هذا الظرف من تاريخ الثورة الجزائرية، كما مثل هذا القرار ردا مناسبا على سياسة الغطرسة الفرنسية، ولكنه لم يخرج مع ذلك على التوجه العام للسياسات الرسمية، فلم يكن الاعتراف بجبهة التحرير بصفتها الممثل الوحيد للجزائر سوى تقرير للأمر الواقع بعد أن فرضت الجبهة نفسها بهذه الصفة منذ اندلا ع الثورة 1954 وخاصة بعد

مؤتمر الصومام 1956 وتوالي الضربات الموجعة التي كانت تواجهها الجبهة للحضور الاستعماري في المنطقة.

ويمكن القول أن انزال الصفة المغاربية للصراع القائم في الجزائر يندرج ضمن إطار حرص قيادتي تونس والرباط على إعادة دمج القضية الجزائرية في إطارها المغاربي وقطعها على مصر الناصرية خاصة وأن الصراع كان قد اتخذ فعلا بعدا مغاربيا، أما تأكيد استمرار الدعم فهو أمر حاصل يعد في إطار ايمان القيادات المغاربية بضرورة تصفية الاستعمار في الجزائر باعتبار ذلك شرطا ضروريا لتأمين استقرار استقلالي تونس والمغرب الأقصى نفسيهما، "فبدون تقويض أركان هذا الاستعمار" كما أكد ذلك الخطاب السياسي التونسي والمغربي دائما " لا تكون حرية ولا يكون استقلال[44].

الخاتمة:

بعد هذا العرض يمكن أن نصل في الختام إلى مجموعة النتائج التالية:

1 ـ أن الثورة التحريرية بالجزائر كانت عنصر تهديد للمشروع البورقيبي منذ اندلاعها إذ تزامن انطلاق رصاصتها الأولى في أول نوفمبر 1945 مع انطلاق المفاوضات التونسية الفرنسية بشأن الاستفلال الداخلي.

2 ـ لفد مثلت الثورة الجزائرية بتفاعلاتها ونمط التحالفات التي فرضته في المنطقة تهديدا جديا لمشروع الدولة القطرية سواء في المغرب الأقصى أو في تونس، مما أدى إلى قلق النظام التونسي(البورقيبي) ومخاوفه من أن تفجر هذه الثورة الأسس الملغمة التي قام عليها استقلال الدولة التونسية.

3ـ ـ الحكمة البورقيبية في التعامل مع واقع المنطقة الجديد، إذ كان في كل قراراته وتهديداته يريد أن يضرب عصفورين بحجر واحد، من جهة حمل فرنسا على فك الألغام وتجسيم الاستقلال التونسي المعترف به، وفي نفس الوقت التموقع في خندق المواجهة بما يمكنه من أن يكون ضمنه في صورة فشل الرهان التفاوضي وانفجار الأسس الهشة التي قام عليها الاستقلال.

4 ـ كشف حقيقة الصراع البورقيبي مع الهيمنة الناصرية ومحاولاتها في توطيد العلاقة مع الثورة التحريرية الجزائرية، وذلك من خلال تحديد موقف النظام البورقيبي من الخطاب الناصري وسياسة مصر العربية بوضوح، إذ أكد أن الذي يجب ألا يخفى على الجميع أن العروبة شيء ومصر شيء آخر، وأن الشر الكامن في نزعة الهيمنة والتسلط التي يتصف بها النظام الناصري لا تقل عن الشر الكامن في النزعة الاستعمارية.

5 ـ لقد حاول النظام البورقيبي (التونسي) مغربة القضية الجزائرية من خلال تأكيده على أهمية المشروع المغاربي، وذلك انطلاقا من التصريحات التي كان يعبر بها النظام البورقيبي، بأن سكان شمال افريقيا يمثلون شعب واحد، مؤكدا أن تحقيق الاستقلال للجزائر هو جزء من استقلال اقطار المغرب العربي، وهو المطلب المركزي لكل الحركات الوطنية في هذه الأقطار، والتي كانت محاولاتها من خلال عقد المؤتمرات سواء في تونس أو طنجة لحل القضية الجزائرية.

1–Brondino Michel, "**La grand Maghreb, Mythe et réalité**s" Tunis ;ED ALIF ; 1990 ; p76.

2-Cite IN Gros (SIMONE), " **La politique du cartage** ", France, ED PLON, 1958, p34.

3ـ أنظر خطاب بورقيبه يوم 7 جانفي 1960في:
بورقيبه الحبيب، **خطب، تونس**، كتابة الدولة للإعلام، تونس، ج9، ص 26.

4 ـ خطاب بورقيبه يوم 21 نوفمبر 1956 في جريدة الصباح بتاريخ 22 نوفمبر 1956.

5 ـ انظر خطاب بورقيبه يوم 14 جويلية 1956في:
ـ بورقيبه الحبيب، **خطب تونس**، ج2، المصدر السابق، ص 196.

6ـ نفســـه ص 198

7 ـ نفســـــه ص 316.

8- Le petit matin du 29 -01-1956.

9ـ عبد السلام بن حميده، **النقابات والوعي القومي، مثال تونس في تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، مؤلف جماعي، بيروت(لبنان)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أفريل 1986، ص 253ـ 254.

10 ـ من خطاب بورقيبه يوم 21 جويلية 1956 في:
بورقيبه الحبيب، المصدر السابق، ص-ص 222-223.

11- Ben Larbi Brahim, **Maghreb: Alliance et conflit entre trois états < Algérie, Tunisie, Libye,** Paris, ED Jeune Afrique, 1982 P15.

12- Harbi mohammed, **Archives de la révolution Algérienne**, paris, ED jeune Afrique, 1982, p169.

13- Belaid sadok, " **Nationalisme, Arabisme, et islamisme dans l'idéologie politique du Maghreb**" in " le Maghreb dans le monde arabe ou les affinités sélective, Paris (France), ED Robert Laffont, 1979 , p13.

14 ـ نفســــــــه ص 17.

15 ـ أنظر ندوته الصحافية بنيويورك يوم 05 ماي 1961 في:
بورقيبه الحبيب، مصدر سابق، ص 17.

16- Le conflit Nasser, **Bourguiba met en cause L'avenir du FLN**, IN L'est Républicain du : 14/08/1958.

17- Idriss Rachid, Les débuts de la politique étranger de la Tunisie,un étude internationales, N° 31 Tunisie, Février, 1989, p180.

18ـ بورقيبه الحبيب، المصدر السابق، ج5، ص 229.

19 ـ نفســــــــــــــــــه، ص ص 222 -223.

20- Harbi Mohammed " LeFLN, mirage et realites. Opcit p 210 -211.

21 ـ بورقيبه الحبيب، المصدر السابق، ج 12، ص64.

22- " La France face à la guerre" in "le monde" N° 203 octobre 1992 p 4.

23ـ بورقيبه الحبيب، مصدر سابق، ج13، ص 203-207.

24 ـ نفســــــــــــــــه، ج5، ص 244-245.

25ـ نفســــــــــــــــه.

Mohammed," Vérités sur la révolution Algérienne" paris,

26 – Lebjaoui Gallimard, 1970,p36/37

27ـ جعيط هشام، **المغرب العربي والممارسة السياسية منذ مؤتمر طنجه إلى الآن**، ص ص 21-22.

28 ـ بورقيبه الحبيب، مصدر سابق، ج7، ص96 -97.

29 ـ جريدة العمل التونسية، عدد بتاريخ 21 أكتوبر 1956.

30 ـ بورقيبة الحبيب، المصدر السابق، ج1، ص 310.

31ـ نفســــــــــــــــه، ص 317.

32ـ بن حميدة عبد السلام، مرجع سابق، ص 243ـ244.

33 ـ جريدة العمل التونسية، عدد بتاريخ 16 أكتوبر 1956.

34 ـ نفســــــه، عدد بتاريخ 21 أكتوبر 1956.

35 ـ نفســــــــــه

36 ـ نفســــه، عدد بتاريخ 23 أكتوبر 1956.

37 ـ جريدة العمل التونسي، عدد بتاريخ 24 أكتوبر 1956.

38 ـ نفســــــــــــــه، عدد بتاريخ 25 أكتوبر 1956.

39 ـ أمضى البرقية عبد المجيد شاكر، مدير الحزب وقد وجهت للمهدي بن بركة مدير حزب الاستقلال، أنظر جريدة العمل التونسية 05 مارس 1958.

40 ـ جريدة العمل التونسية، 14 مارس 1958.

41 ـ العريبي عبد القادر، العلاقات السياسية التونسية المصرية (1958ـ 1970)، ص79.

42 ـ بلقريز عبد الإله، إشكالية الوحدة العربية، الدار البيضاء، المغرب، 1991، ص 156.

43 ـ مالكي محمد، مشروع المغرب العربي الكبير، مقاربه لبعض عناصر الخطاب، ص 28.

44 ـ جريدة العمل التونسية، عدد بتاريخ 05 مارس 1958.